المملكة المغربية
وزارة العدل
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
رئيس الحكومة
وزارة الانتقال الرقمي
وإصلاح الإدارة

مذكرة تفاهم

بين

وزارة العدل

ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

إن وزارة العدل، الكائن مقرها بالرباط، ساحة المامونية، ص.ب. 1015، ممثلة في شخص وزير العدل، السيد عبد اللطيف وهبي،

من جهة،

ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، الكائن مقرها بشارع الحاج أحمد الشرقاوي، أكدال، الرباط، المغرب، ص.ب. 1076، ممثلة في شخص السيدة الوزيرة غيثة مزور؛

من جهة أخرى

ويشار إليهما بعده معا بعبارة "الطرفان" وكل على حدة بعبارة "الطرف".

الديباجة :

طبقا للتوجيهات الملكية السامية بشأن تسريع التحول الرقمي في خدمة المرتفقين وللمواطنين والشركات.

وأخذا بعين الاعتبار النموذج التنموي الجديد الذي يجعل من التكنولوجيا الرقمية أداة من شأنها توفير إدارة أكثر نجاعة ورافعة للتحول الاقتصادي والمجتمعي للبلاد؛

وبالنظر إلى الإرادة القوية للحكومة المغربية للمضي قدما في التحول الرقمي وتسريع رقمنة المرافق العمومية استجابة لتوقعات المرتفقين؛

ونظرا للمهام المنوطة بوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ولا سيما تطوير الإدارة الرقمية والمساهمة في تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمرتفقين؛

وأخذا بعين الاعتبار الرؤية الجديدة لوزارة العدل إزاء التحول الرقمي للمنظومة القضائية، لا سيما من خلال تنفيذ مشاريع رقمية لصالح المتقاضين ومساعدي القضاء؛

واعتبارا لكون وزارة العدل تتبنى نهجا تشاركيا قائما على إشراك جميع الأطراف المعنية في المنظومة القضائية من أجل توحيد الرؤى وتسريع تنفيذ مشاريع الرقمنة؛

واعتبارا للعلاقة التاريخية والاستراتيجية التي تربط بين الطرفين ورغبتهما لوضع أسس شراكة استراتيجية جديدة في المجال الرقمي.

وإذ يؤكد الطرفان على رغبتهما في وضع وإبرام مذكرة التفاهم هذه (المشار إليها فيما يلي بعبارة "المذكرة")

والتي تعكس حرص الطرفين على تعزيز التعاون القائم بينهما في مجال التحول الرقمي؛

فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة 1: موضوع المذكرة

يكمن موضوع المذكرة في إرساء أسس التعاون الوثيق بين الطرفين في مجال التحول الرقمي.

المادة 2: مجالات الشراكة

تشمل هذه المذكرة مجالات الشراكة الرئيسية التالية:

- ✓ تشارك وتبادل الخبرات في المجال الرقمي.
- ✓ تبادل الرؤى حول الاستراتيجيات الرقمية لكل من الطرفين مع التركيز على الرؤية والإنجازات الأساسية على المستوى الوطني وكذا المناهج المبتكرة المعتمدة بالإضافة إلى الدروس المستخلصة من أجل ترصيد وتسريع أمثل لمشاريع التحول لكلا الطرفين؛
- ✓ التعاون في مجال الحكومة المنفتحة؛
- ✓ التعاون في مجال تعزيز الإطار القانوني اللازم للرقمنة؛
- ✓ تبادل الخبرات في مجال تنمية القدرات ورأس المال البشري في المجال الرقمي؛
- ✓ تنظيم فعاليات وندوات وورشات عمل مشتركة حول المجال الرقمي.

المادة 3: التزامات الطرفين

تلتزم وزارة العدل بما يلي:

- ✓ تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ الشراكة المتفق عليها.
- ✓ تعبئة المؤسسات الخاضعة لوصايتها من أجل إنجاح وبلوغ الأهداف المتوخاة.
- ✓ إدراج شعار واسم وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في وسائل التواصل والحملات المتعلقة بالمشاريع المنجزة في إطار الشراكة بين الطرفين؛
- ✓ الإشارة إلى وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة كشريك في الحملات الإعلامية المتعلقة بالمشاريع المنجزة في إطار الشراكة بين الطرفين.

تلتزم وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بما يلي:

- ✓ ضمان استخدام مختلف المنصات الرقمية التشاركية من طرف وزارة العدل (لا سيما تلك التي تم تطويرها من قبل وكالة التنمية الرقمية التابعة لوصاية وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة)؛
- ✓ مواكبة وتقديم المساعدة التقنية والدعم المالي لوزارة العدل في تصميم وتنفيذ المشاريع الرقمية لاسيما عبر الاتفاقية المبرمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- ✓ مواكبة وتقديم المساعدة التقنية لوزارة العدل في اعتماد منصة التشغيل البيني لتبادل المعطيات مع شركائها؛
- ✓ دعم ومواكبة وزارة العدل في رقمنة المساطر الإدارية طبقا للقانون رقم 55-19؛
- ✓ تقديم الدعم لوزارة العدل بغية تعزيز الوصول إلى المعلومة طبقا للقانون رقم 31-13؛
- ✓ تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ الشراكة المتفق عليها.
- ✓ تعبئة المؤسسات والوكالات الخاضعة لوصايتها من أجل إنجاح وبلوغ الأهداف المتوخاة.
- ✓ ضمان تكوين المكونين وتعزيز الكفاءات.

المادة 4: تنفيذ مذكرة التفاهم

تشرف على تنفيذ هذه المذكرة:

4.1: لجنة توجيه وتنسيق متساوية الأعضاء، تتكون من ممثلين عن كل من ووزارة العدل ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الادارة. يجوز أن تضم اللجنة ملاحظين يمثلون مؤسسات أخرى وذلك بناء على دعوة من الطرفين إذا ارتأتا ذلك مفيدا؛

4.2: تجتمع هذه اللجنة على الأقل مرة واحدة كل شهر وتتكلف بإعداد حصيلة الإنجازات وبرمجة الأنشطة الناجمة عن هذه المذكرة وضمان مواكبتها وتتبعها؛

4.3: فريق عمل مشترك لدعم تنفيذ مجالات التعاون بين وزارة العد ل ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة و المنصوص عليها في مذكرة التفاهم هذه. وتناط بها مهمة مد لجنة التوجيه والتنسيق بالخبرة التقنية اللازمة في مجالات نظم المعلومات وتكنولوجيا وأمن المعلومات بالإضافة إلى التنظيم والإجراءات، والتي تعتبر رافعات أساسية لأي مشروع تحول يهم مجال تكنولوجيا المعلومات؛

لا تتضمن هذه المذكرة أي التزام مالي. يتفق الطرفان على أن يتحمل كل طرف التكاليف المتعلقة بالمهام والمبادلات التقنية.

المادة 5: السرية

يشار إلى المعلومات غير المتاحة للعموم بعبارة "المعلومات السرية" لأغراض هذه المذكرة:

في إطار العلاقة بينهما، قد يُطلب من الطرفين تبادل معلومات سرية. يتعهد كل طرف باحترام أقصى درجات السرية بشأن المعلومات السرية التي يبلغها للطرف الآخر.

لا يجوز لأي طرف الكشف عن المعلومات السرية الخاصة بالطرف الآخر أو المتعلقة به لأي طرف ثالث دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة منه. كل تبادل للمعلومات السرية التي تتعلق بطرف ثالث خارج هذه المذكرة يجب لزوما أن يحترم الالتزام بالسرية المتفق عليها مع هذا الطرف الثالث وكذا الالتزامات ذات الصلة المترتبة عن التشريعات الوطنية وأي نص تنظيمي تخضع له أنشطة كل طرف، لا سيما واجب السر المهني طبقا للنصوص القانونية والتنظيمية المعمول بها.

تستثنى من التزام السرية هذا المعلومات التي يعد الكشف عنها إلزاميا طبقا للنصوص القانونية والتنظيمية.

المادة 6: مدة سريان وتعديل مذكرة التفاهم

تدخل مذكرة التفاهم هذه حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليها من قبل الطرفين وتبقى سارية لمدة 36 شهرا ابتداء من تاريخ التوقيع.

يتم تجديدها تلقائيا، ما لم يعبر أحد الطرفين عن نيته بعدم التمديد وذلك ثلاثة أشهر قبل نهاية مدة سريانها.

كل تعديل للمذكرة يجب أن يكون موضوع ملحق يوقعه الطرفان مسبقًا.

بعد الاطلاع والموافقة، وقع الطرفان على مذكرة التفاهم هذه في المكان والتاريخ المحددين أدناه.

حررت في نظيرين باللغة العربية بالرباط بتاريخ.....2022 يونيو 22.....

عن وزارة العدل

وزير العدل

عبد اللطيف وهبي

عن وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

غيثة مزور